الاستثمار في السكان الريفيين

لجنة التقييم
الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 10 يونيو/حزيران 2025

محاضر الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EC/129

التاريخ: 17 يوليو/تموز 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Carola Mariana Alvarez
المديرة الإدارية
مكتب الفعالية الإنمائية
البريد الإلكتروني: c.alvarez@ifad.org

محاضر الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد في هذه المحاضر مداولات لجنة التقييم في دورتها التاسعة والعشرين بعد المائة التي عُقدت حضوريا وافتراضيا في 10 يونيو/حزيران 2025، والتي وافقت عليها لجنة التقييم وجرت مشاركتها مع المجلس التنفيذي للعلم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر وفنلندا وفرنسا والهند وإندونيسيا والمكسيك ومملكة هولندا ونيجيريا (رئيس الدورة) وسويسرا. وحضر مراقبون من الجزائر والبرازيل والصين وألمانيا والولايات المتحدة. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل؛ والمديرة الإدارية لمكتب الفعالية الإنمائية، وسكرتيرة الصندوق؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

3- وكان السيد Angkhansada Mouangkham، نائب المدير العام لإدارة المالية الخارجية بوزارة المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حاضرا أيضا لتقديم وجهة نظر الحكومة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

4- وقدم السيد مينا رزق، السكرتير الأول والممثل الدائم المناوب لجمهورية مصر العربية لدى وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، ملاحظات بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية مصر العربية.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2025/129/W.P.1)

5- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2025/129/W.P.1، مع إضافة تحديث من مكتب التقييم المستقل بشأن استعراض الأقران الخارجي المقبل لوظيفة التقييم في الصندوق، وذلك في إطار بند "مسائل أخرى".

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (EC 2025/129/W.P.2 + Add.1)

الرسالتان الرئيسيتان:

- أدى عدم وجود مكتب قطري مخصص في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى إجراء مناقشات بناءة حول الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يحافظ على وجوده الميداني وتأثيره، نظرا إلى الأثر السلبي على المشاركة في السياسات والمشاركة في آليات التنسيق.
- إدراكا للدور الحاسم الذي تضطلع به الشراكات الاستراتيجية في تعزيز آثار المشروعات، كما يتضح من التعاون المستمر الناجح مع برنامج الأغذية العالمي، شجع الأعضاء على توطيد الشراكات مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومع الشركاء الآخرين لمعالجة نقاط الضعف في الكفاءة والاستدامة.

6- ورحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي تغطي الفترة 2011–2023، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2025/129/W.P.2، والاتفاقية عند نقطة الإنجاز الموقعة بين الصندوق والحكومة، والواردة في الضميمة، ورد الإدارة والمداخلة التي قدمها ممثل الحكومة.

7- ورحب الأعضاء على نطاق واسع بمواءمة عمل الصندوق مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك تركيزه على المجتمعات المحلية في المرتفعات والزراعة المراعية للتغذية. وشددت اللجنة على أهمية الشراكات الاستراتيجية لتعزيز نطاق وصول البرامج وأثرها، ورحبت بالتعاون الإيجابي مع برنامج الأغذية العالمي واستفسرت عن إمكانية توسيع نطاق هذا التعاون. وجرى التشديد على أهمية زيادة تعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي، والشركاء الثنائيون والاتحاد الأوروبي، كوسيلة لمعالجة نقاط الضعف في الكفاءة والاستدامة. وجرى تحديد التحديات التي تواجه الاستهداف الفعال للمجموعات الأشد فقرا وضعفا، إلى جانب الإدماج المحدود للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في تصميم البنى التحتية، على أنها فرص لتعزيز الموقع الاستراتيجي للصندوق وأثره.

8- وكانت إحدى نقاط المناقشة المتكررة هي إغلاق المكتب القطري للصندوق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وأثره على قدرة الصندوق على المشاركة في حوار السياسات والتنسيق داخل البلد. وحثَّ الأعضاء الإدارة على استغلال الفرص المتاحة للاستفادة من أوجه التآزر بين عمليات المنح والقروض في الصندوق، ودمج أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المشروعات، بما في ذلك من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأخيرا، دعا الأعضاء إلى تعزيز نظم قياس النتائج من خلال جمع البيانات ورصدها لتسهيل تصحيح المسار في الوقت المناسب وتعزيز المساءلة.

9- وفيما يتعلق بمسألة الوجود القطري، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن مكتب ميكونغ المتعدد الأقطار في هانوي أنتج العديد من المنتجات المعرفية، لا سيما فيما يتعلق بالتغذية. ومع ذلك، حتى مع استمرار وجود الموظفين الوطنيين ومنسقي البرامج القطرية داخل البلد، غالبا ما وُوجهت عوائق عند محاولة المشاركة في الأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة أو المؤسسات المالية الدولية. وفيما يتعلق بالشراكات، أشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التعاون مع برنامج الأغذية العالمي يركز على التغذية، مما يثير مسائل تتعلق بالاستدامة الاقتصادية والعائدات، في حين ركزت المشاركة مع مصرف التنمية الآسيوي على سلاسل القيمة ولكنها واجهت صعوبات في الاستهداف. وعزَّزت هذه النتائج الحاجة إلى تحسين الاتساق وإدارة المقايضات.

10- وحددت الإدارة استراتيجيتها للحفاظ على وجود قطري فعال من حيث التكلفة من خلال تعزيز المراكز الإقليمية، ولا سيما في بانكوك، حيث يمكن للموظفين التقنيين والتشغيليين دعم بلدان متعددة، بما في ذلك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وشملت التدخلات الرئيسية لتعزيز دعم الصندوق تعيين منسق قطري مخصص، والاحتفاظ بالخبرة المحلية، وإعادة معايرة نهج التوظيف المصفوفي. وبينما أقرت الإدارة بأن الوجود داخل البلد مهم للمشاركة الفعالة في السياسات وتنفيذ البرامج، شددت على أن السؤال الرئيسي ليس ما إذا كان الصندوق يحتاج إلى مكتب قطري، بل ما إذا كان يستطيع تحمل تكاليفه – لا سيما في ظل تشديد القيود على الميزانية.

11- وفيما يتعلق بمسألة الوصول مقابل الأثر، شددت الإدارة على أهمية تحقيق التوازن بين التكلفة لكل مستفيد وعمق الأثر، مع الاعتراف بأن الوصول إلى عدد أقل من المستفيدين يؤدي أحيانا إلى نتائج أكثر جدوى واستدامة. وسلطت الإدارة الضوء أيضا على العديد من المبادرات الجارية لتمتين الشراكات، ولا سيما مع برنامج الأغذية العالمي، من خلال مشروع الزراعة من أجل التغذية، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، ومع مصرف التنمية الآسيوي بشأن تطوير البنية التحتية وسلاسل القيمة الشاملة. ويجري بذل الجهود للتركيز على تحسين الاستهداف، وتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة من الأنشطة الممولة بالمنح، وتعزيز قياس النتائج. وسيُسترشد بهذه المبادرات لتطوير برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل وتصاميم المشروعات في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بهدف تحسين الفعالية، والكفاءة والمساءلة في التدخلات المستقبلية.

البند 4 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية مصر العربية (EC 2025/129/W.P.3)

الرسائل الرئيسية:

- رحب الأعضاء بدمج الدروس المستفادة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد وتطلعوا إلى تحسين الأداء في الأنشطة غير الإقراضية، وإدارة المعرفة، والمشاركة في السياسات، والتحليل الشامل للأسواق والخدمات المالية.
- جرى التشديد على أن التعاون القوي مع الحكومة، والجهات المانحة، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية أمر ضروري لتسهيل توسيع نطاق أثر التنمية وتحقيق أقصى أوجهه، مع الإشارة إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كفرصة يمكن الاستفادة منها.
- شدد الأعضاء على الحاجة إلى اتباع نُهج استهداف دقيقة وقائمة على البيانات للوصول إلى النساء، والشباب، والسكان الذين لا يملكون أرضا والمجموعات الأكثر تهميشا بشكل أكثر فعالية.

12- رحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية مصر العربية، التي تغطي الفترة 2017–2023، كما ورد في الوثيقة EC 2025/129/W.P.3، ورد الإدارة والمداخلة التي قدمها ممثل الحكومة.

13- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم الشامل واعتبرته انعكاسا دقيقا لعمل الصندوق في مصر، ولا سيما في ظل استمرار التحديات الخارجية والمالية. واعترف الأعضاء بالمواءمة الاستراتيجية القوية للصندوق مع أولويات التنمية الريفية في مصر، ولا سيما في معالجة ندرة المياه، وانعدام ملكية الأراضي والبطالة. ومع ذلك، أشار العديد من الأعضاء إلى معدلات الأداء المتوسطة، خصوصا في الأنشطة غير الإقراضية مثل إدارة المعرفة، والشراكات والمشاركة في السياسات.

14- وشدد الأعضاء على الحاجة إلى تعاون أقوى – ليس فقط بين الصندوق والحكومة ولكن أيضا مع الجهات المانحة الأخرى، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية – لزيادة الأثر الإنمائي إلى أقصى حد. وشجع الأعضاء الصندوق أيضا على الاستفادة بشكل أكثر صراحة من الدروس المستفادة لتوجيه تصاميم المشروعات في المستقبل، وتعزيز تدخلات سلاسل القيمة من خلال تحليل قوي للسوق، وتحسين الاستهداف القائم على الأدلة، وتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة بطريقة أكثر منهجية. وفي هذا السياق، جرى الاعتراف بأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل يمثل فرصة بالغة الأهمية لتطبيق هذه الأفكار.

15- وأعرب مكتب التقييم المستقل عن ارتياحه لقبول جميع التوصيات، معتبرا ذلك أساسا قويا للمضي قدما في برنامج فرص استراتيجية قطرية أكثر فعالية. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أنه في حين حدد الصندوق أهدافا طموحة للتنسيق بين الجهات المانحة، كشفت المناقشات مع الشركاء عن وجود فجوة كبيرة بين هذه التطلعات وتنفيذها العملي. وتُعزى هذه الفجوة إلى حد كبير إلى القيود المفروضة على الموارد داخل الفريق الصغير للصندوق في مصر ومحدودية قدرة الشركاء على المشاركة. ومع ذلك، فإن القيادة القوية للصندوق في مبادرة محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة تبيّن ثقة الحكومة المستمرة بالمنظمة.

16- واعترفت الإدارة بوجود تحدٍ مؤسسي نظامي داخل الصندوق فيما يتعلق بإدارة المعرفة، والمشاركة في السياسات وتخصيص الموارد، مشددة على الحاجة إلى حل هيكلي لضمان الدعم المستمر للمبادرات غير الإقراضية في جميع البلدان. وأكدت الإدارة مجددا التزامها بتوصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، كما أقرت بصعوبة البيئة التشغيلية في السنوات الأخيرة، والتي أعاقت فعالية العمليات، وأدت بالتالي

إلى الحد من حوار السياسات والحصول على التمويل. وسيعطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل الأولوية للمشاركة في السياسات في المجالات الرئيسية مثل التمويل الريفي، وإدارة الموارد الطبيعية، والوصول إلى الأسواق وتطوير سلاسل القيمة الموجهة نحو السوق. كما أنها ستعتمد نهجا أكثر استراتيجية لتوسيع النطاق، والاستفادة من الشراكات مع مؤسسات مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتعزيز الأثر. وسيجري أيضا تعزيز الشراكات الجارية مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرهما، مع استكشاف إمكانية إقامة شراكات جديدة مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بشأن مبادرة محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، ومع مملكة هولندا ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن جمع المياه وإدارة مستجمعات المياه.

البند 5 من جدول الأعمال: التقييم المواضيعي لدعم الصندوق للتغذية (EC 2025/129/W.P.4 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- أعرب الأعضاء عن دعمهم القوي للتقييم واعترفوا بقيمته في توجيه خطة العمل المقبلة بشأن التغذية. وشددوا على أهمية اتباع نهج شامل للنظم الغذائية يشمل مختلف الوزارات والشركاء؛ وتوطيد الإنجازات؛ ومواصلة التركيز على الدور المحدد للصندوق وقيمته المضافة في الجهود الرامية إلى تحسين تنوع الأنماط الغذائية.
- كانت هناك دعوة واضحة إلى تصميم استراتيجيات التغذية خصيصا لتلائم الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والمجموعات الأشد ضعفا، مع ضمان أن تكون هذه الاستراتيجيات قائمة على الأدلة، ومحددة السياق ومتوائمة مع أولويات التنمية الأوسع.
- شدد الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز القدرات الداخلية للصندوق، وتحسين التعاون مع الشركاء مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والقطاع الخاص والتحالف العالمي لتحسين التغذية، وتحسين الرصد من خلال البيانات المصنفة.
- جرى الاعتراف ببرامج التغذية المدرسية باعتبارها فرصا لربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المؤسسية. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أن دمج مكونات التغيير السلوكي على مستوى الأسر المعيشية أمر بالغ الأهمية لضمان الأثر المستدام والهادف.

17- ورحب الأعضاء بتقييم الدعم الذي يقدمه الصندوق للتغذية، معترفين به كمبادرة استراتيجية جاءت في الوقت المناسب، ولا سيما في صياغة خطة العمل المقبلة بشأن التغذية. وأثنوا على مواءمة الصندوق مع أولويات التغذية العالمية وشددوا على الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم المستهدف للمجموعات السكانية الضعيفة، والنساء والفتيات، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. ونظرا إلى الطبيعة الشاملة للتغذية، التي تتقاطع مع قطاعات متعددة مثل الزراعة والصحة والتعليم، فقد تبلور إجماع قوي حول اعتماد نهج شامل للنظم الغذائية لتعزيز تنوع الأنماط الغذائية وتحقيق نتائج تغذوية أكثر استدامة.

18- وأعرب الأعضاء عن دعمهم لتعزيز القدرات الداخلية، وتشجيع الشراكات الاستراتيجية مع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والتحالف العالمي لتحسين التغذية، وتحسين نظم تبادل المعرفة لتشجيع المشاركة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسلطت اللجنة الضوء على إمكانات برامج التغذية المدرسية في ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المؤسسية، وبالتالي دعم النمو الشامل. وشددوا أيضا على أهمية تحسين آليات الرصد من خلال استخدام البيانات المصنفة.

19- وجرى الاعتراف بأن التعاون بين القطاعات، لا سيما أثناء وضع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، يُعد أمرا أساسيا لتسهيل جمع البيانات وتصميم استراتيجيات تغذوية فعالة، وملائمة للسياق وموجهة نحو تحقيق الإنصاف. وبشكل عام، أعرب الأعضاء عن دعمهم الواضح لدمج التغذية في الاستثمارات القائمة وشددوا على أهمية ضمان أن تكون التدخلات قائمة على الأدلة ومتوائمة مع الأهداف الإنمائية الأوسع.

20- وأُشيرَ إلى أن اجتماع مجموعة أصدقاء الأمن الغذائي والتغذية المقرر عقده في 19 يونيو/حزيران سيوفر فرصة قيمة لإجراء حوار مبكر بشأن خطة عمل الصندوق المقبلة في مجال التغذية.

21- ورحبت الإدارة بتعليقات اللجنة وشددت على أن النقاط الرئيسية سيجري تناولها بمزيد من التفصيل في خطة العمل بشأن التغذية. وسلطت الضوء على نقطتي دخول رئيسيتين لمبادرات التغذية المدرسية: التدخلات المباشرة مثل إنشاء حدائق مدرسية، وربط المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج التوريد الوطنية لتعزيز الأثر. وفيما يتعلق بالتنسيق بين أصحاب المصلحة، أُشيرَ إلى أن الصندوق يدعم بنشاط تنسيق الأفرقة المشتركة بين الوزارات ويستفيد من الشراكات مع منظمات مثل التحالف العالمي لتحسين التغذية وحركة تعزيز التغذية.

22- وشددت الإدارة على أهمية تلبية الاحتياجات المتميزة للشباب، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. كما سلطت الضوء على قيمة تقديم التدريب في مجال التغذية على مستوى الأسر المعيشية، مع الاعتراف بوجود قيود عملية مثل أعباء العمل الواقعة على عاتق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الحاجة إلى دمج تدخلات التغيير السلوكي المستهدفة لدعم التحسينات الغذائية المستدامة في الأسر المعيشية.

البند 6 من جدول الأعمال: المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2026 (EC 2025/129/W.P.5)

23- اقترح العديد من الأعضاء تأجيل الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم إلى موعد لاحق في سبتمبر/أيلول، نظرا إلى قرب فترة العطلات. وشددوا أيضا على أهمية نشر الوثائق في وقت مبكر للغاية لضمان الإعداد المناسب.

24- وأوضحت سكرتيرة الصندوق أن المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2026 نُسقت بالتشاور الوثيق مع الزملاء في الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما المسؤولين عن إدارة تقويم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لضمان التوافق مع دورات المجلس التنفيذي المقابلة. وسيتولى مكتب سكرتير الصندوق التحقق من إمكانية ترتيب موعد بديل لعقد الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة، مع مراعاة ما قد يترتب على ذلك من تأثيرات محتملة على الاجتماعات الأخرى المقررة.

25- ووافقت اللجنة على المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم في عام 2026، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2025/129/W.P.5، وهي:

- الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة الأربعاء، 18 مارس/آذار 2026
- الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة الخميس، 18 يونيو/حزيران 2026
- الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة الجمعة، 4 سبتمبر/أيلول 2026
- الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة الخميس، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2026

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى - تحديث من مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن استعراض الأقران الخارجي المقبل لوظيفة التقييم في الصندوق

26- أبلغ مدير مكتب التقييم المستقل اللجنة بتعيين ثلاثة أعضاء في لجنة استعراض الأقران الخارجي المقبل لوظيفة التقييم في الصندوق. وستترأس اللجنة الدكتورة Véronique Salze-Lozac'h، كبيرة المُقيّمين في البنك

الأوروبي للإنشاء والتعمير، وستضم الدكتورة Geeta Batra، مديرة مكتب التقييم المستقل في مرفق البيئة العالمية؛ والدكتور Jörg Faust، مدير المعهد الألماني لتقييم التنمية ورئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأُشيرَ أيضا إلى أن استعراض الأقران الخارجي سيركز بقوة على التقييم الذاتي، نظرا إلى إدراجه في سياسة التقييم المنقحة. وسيجري تقديم ورقة النهج في الدورة الحادية والثلاثين بعد المائة للجنة التقييم، في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

27- وأعربت الإدارة عن دعمها الكامل للمبادرة وتطلعت إلى التعليق على ورقة النهج والعمل مع اللجنة الخارجية للحصول على معلومات عن التفاعل بين التقييم المستقل والتقييم الذاتي.

اختتام الدورة

28- جرى تذكير اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيعمم مسودة محاضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية التي قدموها، للموافقة عليها. وستُقدَّم المحاضر، بعد الانتهاء من إعدادها، إلى المجلس التنفيذي للعلم، وذلك في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة.